المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 18-04-2007
الصفحـات : 13
العـــدد : 14844
المسلسل : 98

خادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى

المسؤولون والمختصون: الكلمة حددت أمام الشورى التحديات المستقبلية وكيفية مواجهتها

خطاب المليك.. تجسيد العدل ومكافحة الفساد والتنمية المتوازنة

حزام العتيبي (الرياض)
معتوق الشريف، صالح الزهراني (جدة)

حدد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كلمته امام الشورى السبت الماضي تحديات الفترة القادمة والمتمثلة في انطلاقة عدد من المشاريع الوطنية الهامة ابرزها إحقاق العدل وضرب هامة الجور والظلم وهيكلة القضاء وتطويره وانشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 18-04-2007 العـــدد : 14844
الصفحـات : 13 المسلسل : 98

آل الشيخ

د. الهباس

الحكير

د. أميرة

حول هذه المضامين الهامة التي تضمنتها كلمة المليك تحدث عدد من المسؤولين والخبراء والمختصين منوهين بكلمة المليك واعتبارها موجها للعمل الوطني في الفترة القادمة معربين عن املهم في ان تتضافر جهود جميع الاجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص لترجمتها على ارض الواقع.

توصية بالحكم بالعدل

في مجال القضاء اعتبر وزير العدل عبدالله آل الشيخ توجيهات الملك بتحسين الاداء في المحاكم وكتابات العدل توصية بالحكم بالعدل وانشاء المزيد من المحاكم واعانة القضاة على اداء اعمالهم، مشيرا في هذا السياق الى ان وزارته اعدت برامج للقضاة لمواكبة انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية، فيما تعتزم الوزارة عقد ندوة علمية لرؤساء المحاكم لمناقشة الاجراءات الجديدة في هذا المجال.

مواجهة الجرائم الالكترونية

وقال تركي بن بندر عضو منظمة: «مراسلون بلا حدود» ان على وزارة العدل رسم الخطط ووضع البرامج وتطوير آليات العمل ورفع مستوى الاداء في كافة الاجهزة القضائية اضافة الى اعداد الاحصاءات لتقدير الاحتياجات المستقبلية وتقويم مسيرة القضاء السعودي في مكافحة الجريمة وبسط العدالة وسن تشريعات تواكب انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية ومواجهة النقلة النوعية في الجرائم الالكترونية والتطور في عالم الجريمة اليوم وتناهيل القضاة.

آليات للمحاسبة والمراقبة

ودعا خالد الفريان، باحث في مجال الاستثمار، الى مزيد من استقلالية القضاء وزيادة عدد القضاة مع ايجاد آليات فعالة للمحاسبة والمراقبة باعتبار ذلك محكا لدى نجاح جهود الاصلاح بوجه عام اذ لا يوجد اصلاح فعال دون قضاء فاعل.

سيادة العدل

واستعرض الشيخ عبدالله البحيري وكيل وزارة العدل مسيرة القضاء في المملكة منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز رحمه الله وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الى ان استقرت دوائر القضاء في المملكة وفق تنظيم فريد يشكل نسقا هرميا لتشكيلاتها تشرف فيه وزارة العدل عليها اداريا ومجلس القضاء الاعلى ويشرف عليها قضائيا ويتولى تدقيق القضايا المنصوص عليها في نظام القضاء من خلال هيئة الدائرة كما يتولى مهامه حيال تعيين وترقية ونقل القضاة ونحو ذلك مما نص عليه نظام القضاء من خلال هيئته الدائمة ومحكمة تمييز الاحكام الشرعية والمحاكم بأنواعها وكتابات العدل وإنشاء ديوان المظالم (المحكمة الإدارية) الذي أسندت اليه مهمة البت في المنازعات التي كانت تنظرها هيئات حسم المنازعات التجارية بما في ذلك المنازعات المتفرعة عن تطبيق نظام الشركات وتوقيع العقوبات المنصوص عليها فيه وبذلك اصبح الديوان هو جهة الاختصاص للفصل في النزاعات التجارية والافلاس وتنفيذ الاحكام الاجنبية والاحكام التحكيمية، ويسمح الديوان برفع الدعاوى القضائية من الافراد والشركات ضد الحكومة ومؤسساتها، كونه المختص بالفصل في أي نزاع تكون جهة الادارة طرفا فيه، وبهذا يمنح هذا الديوان المنفصل عن وزارة العدل المستثمر الاجنبي شعورا بالثقة في الوضع القانوني السعودي. وتعكس كل هذه الدوائر القضائية اعتناء المملكة بالقضاء حتى يسود العدل بين الناس.

حقوق الانسان

ودعا كل من نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والدكتور زهير الحارثي عضو مجلس هيئة حقوق الانسان والدكتور حسين بن ناصر الشريف المشرف على فرعها بمنطقة مكة المكرمة الى تفعيل المضامين التي اشتملت عليها كلمة المليك في احقاق العدل ومكافحة الفساد وهيكلة القضاء على أرض الواقع والتأكيد على نهج الاصلاح وتجسيد توجه الدولة لمكافحة جميع اشكال التمييز والظلم سواء بالمذهب او اللون او العرق او الجنس وهي نفس الاهداف التي من اجلها انشئت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان.

التنمية المتوازنة

وحول محور التنمية المتوازنة اعتبر الدكتور خالد نايف الهباس أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبدالعزيز تاكيدات المليك على تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة تعبيرا عن حرصه على تلمس احتياجات المناطق وتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة. وقالت الدكتورة اميرة اليماني باحثة وكاتبة اقتصادية ان كلمة المليك تدل على اصراره حفظه الله على تحقيق الرفاهية للمواطن مما سيقضي على الجهل والفقر والمرض ورفع معدلات النمو الاقتصادي وايجاد فرص عمل للمواطنين والقضاء على البطالة وتشجيع الاستثمار.

المواطن أولا.. وأخيرا

وأشار رجل الأعمال مقبول الغامدي الى ان الاهتمام لتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق يجسد نهج حكومة خادم الحرمين الشريفين المتمثل في «المواطن أولا وأخيرا» ويعكس العناية به كإنسان فاهتمت بتعليمه وصحته ومستقبله، موضحا ان موضوع التنمية المتوازنة يعد من الأمور التي تختص برسمها الأجهزة الرسمية للدولة، فوزارة التخطيط وضعت خطط تنمية سابقة ومستقبلية، ولأجل هذه الغاية النبيلة بذلت الدولة جهدا كبيرا في وضع نظام للاستثمار العام وأنشأت الهيئة العامة للاستثمار وركزت كثيرا على جذب الاستثمارات العامة. وقال الغامدي يأتي في هذا الاطار جذب الاموال المتجهة الى الخارج وتشجيع الأموال غير السعودية التي يفترض ان نجذبها الى الداخل مما ينعكس على توفير قدر كبير من فرص العمل للسعوديين، وهذا يأتي ضمن برنامج السعودة الذي قطعت فيه الدولة شوطا

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 18-04-2007 العـــدد : 14844
الصفحـات : 13 المسلسل : 98

كبيرا. اما ما يتعلق بموضوع البطالة كمشكلة اقتصادية ونظام السعودة فقد تحدث قائلا ان جميع المجتمعات في العالم تعاني من البطالة ويعتبر مقياس معدلات البطالة من أهم المقاييس التي يقيم من خلالها أي اقتصاد في العالم لان تأثيراتها تطال كافة المحاور الاقتصادية داخل البلد.

وعن وضع البطالة في المملكة قال الغامدي: يجب ان نعترف بوجود بطالة عندنا وهي من عدة أنواع، ومشكلتنا مع البطالة انه لا يمكن علاجها من دون وجود تشخيص لها وتوفر المعلومات حولها، لانه في ظل تلك المعلومات تستطيع ايجاد علاج مناسب لها. وقال ان معظم الأموال المهاجرة التي تعود لا تساهم في مشاريع اقتصادية او صناعية او خدمية لان تركيزها محصور باتجاه العقار ولو كان هناك تنويع واستثمار في مشاريع اقتصادية وخدمية وصناعية وتجارية لكانت هذه الأموال عادت الى القنوات التي يجب ان تستوعبها بشكل حقيقي لتساهم في تحقيق الميزانية المتوازنة.

المدن الاقتصادية

ونوه عبدالمحسن الحكير رجل أعمال الى ان انشاء المدن الاقتصادية يصب في هذا الجانب حيث تحقق في هذه المدن الكثير من فرص العمل للشباب في مختلف المناطق وتتيح المجال واسعا أمام رجال الأعمال والمؤسسات الوطنية بالمشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية وتحقيق المنفعة للوطن والرخية لها.

من جانبه اعتبر رجل الأعمال سعود بن برجس المريبض أن ما تتضمنه خطة التنمية الثامنة التي اقرها خادم الحرمين الشريفين وما تشمله من تحسين البنية التحتية والرعاية الصحية الاولية وانشاء المراكز التعليمية والجامعات كلها اطارات لتكامل تحقيق التنمية المتوازنة حيث المناطق التي تحتاج الى ذلك لتبدأ بعدها مرحلة البناء والتطوير الجديدة معتبرا ان تخفيض الدين العام الى ٣٦٦ مليار ريال يعتبر انجازا كبيرا يساعد على تحقيق الاهداف التنموية لكافة مناطق الوطن.